الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة بلحاج بوشعيب—عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم الاقتصاد تخصص : تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم الاقتصادية
تحت عنوان

متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية و استشرافية

من إعداد الطالبان :

- **عديدي عبد الحق أحمد**
- **خوالد سيد أحمد**

اشراف الدكتور:
د. بن مسعود نصر الدين

اعضاء لجنة المناقشة :

د. قديد ياقوت	جامعة عين تموشنت	رئيسا
د.بن مسعود نصر الدين	جامعة عين تموشنت	مشرفا
د. بوعلي عبد القادر	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنةالجامعية
2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

في بداية الأمر أريد أن نشكر كل أصدقائنا وزملائنا الذين خاضوا معنا هذه التجربة كما نشكر الأساتذة الأفاضل الذين رافقونا وأصبحوا أعضاء من عائلتنا الجامعية الكبيرة.

كما نشكر أصدقائنا الذين كانوا سندا قويا في مشوارنا الدراسي.

تمنياتنا بالتوفيق لكل من ساعدنا طيلة حياتنا.

وبدون أن ننسى الدكتور بن مسعود نصر الدين الغني عن التعريف

الإهداء

الحمد لله واهب النعم وناشئ الخلق والقلم

والصلاة والسلام على نبيه سيد الخلق والأمم

وعلى آله وأصحابه أهل الفخر والكرم

بعد الحمد والشكر لله جل وجلاله

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما المولى عز وجل: " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) " سورة الإسراء "أبي وأمي".

إلى كل أفراد العائلة الصغيرة والمتواضعة التي لا طالما وقفوا معي في أشد أيامي.

وإلى رفقاء دربي وكل من ساعددني في القيام بهذا العمل فشكرا جزيلا على كل شيء.

عديدي عبد الحق أحمد

الإهداء

الحمد لله واهب النعم وناشئ الخلق والقلم

والصلاة والسلام على نبيه سيد الخلق والأمم

وعلى آله وأصحابه أهل الفخر والكرم

بعد الحمد والشكر لله جل وجلاله

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما المولى عز وجل: " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) " سورة الإسراء "أبي وأمي".

إلى كل أفراد العائلة الصغيرة والمتواضعة التي لا طالما وقفوا معي في أشد أيامي.

وإلى رفقاء دربي وكل من ساعددني من قريب أو من بعيد في هذا العمل المتواضع.

خوالد سيدي أحمد

الفهارس

العناوين الصفحة

الشكر والتقدير

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة ..... أ – د

I. مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي 1

تمهيد 2

1 – تعريف التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه 2

2 – مستويات التنويع ومؤشرات قياسه 5

3 – الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري وتجارب بعض الدول في مجال التنويع الاقتصادي..... 9

4 – خلاصة 19

II. الدراسات السابقة 21

–الدراسة الأولى: 21

–الدراسة الثانية: 21

–الدراسة الثالثة: 22

–الدراسة الرابعة: 23

–الدراسة الخامسة: 24

-الدراسة السادسة: 24
-الدراسة السابعة: 25
-الدراسة الثامنة: 26
-الدراسة التاسعة: 26
-الدراسة العاشرة: 27
-الدراسة الحادي عشر: 27
-الدراسة الثاني عشر: 28
-الدراسة الثالث عشر: 29
-الدراسة الرابع عشر: 30
-الدراسة الخامس عشر: 30
-الدراسة السادس عشر: 30
-الدراسة السابع عشر: 31
-الدراسة الثامن عشر: 31
خلاصة: 32
III. متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر 34
-تمهيد 34
1 - واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 34
2 - التطور التاريخي للاقتصاد بعد الاستقلال 40
3 - إمكانات التنويع الاقتصادي في الجزائر 41
4 - خلاصة 50

خاتمة: 52

ملخص 56

قائمة المصادر والمراجع 58

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	15
02	الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث	15
03	مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الجزائري	16
04	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	17
05	تقارير بنك الجزائر السنوية (2013 – 2018)	37–36
06	تحليل الواردات حسب نوعها (2009 – 2018)	39
07	المكانيات السياحية للجزائر سنة 2020	47– 46
08	تطور رقم أعمال حسب فرع النشاط الصناعي 2020	48

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية لفترة 1990 - 2019	35
02	تطور واردات الجزائر لفترة 1990 - 2019	38

مقدمة

يمثل القطاع المحروقات عصب الحياة في معظم الاقتصاديات المنتجة له على غرار الجزائر والتي اعتمدت عليه كأساس لبناء وصياغة سياستها الاقتصادية، فقد عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، إذ يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، حيث كان يستحوذ على حصة الأسد مقاربة بالقطاعات الأخرى ويشكل المصدر الرئيسي لتوفير العملة الصعبة ويعتبر المصدر الفعال الذي يعتمد عليه من أجل تحقيق نمو الاقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الداخلي الخام، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم بحوالي 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، وفي عالم يسوده التذبذبات في أسعار البترول من وهلة إلى أخرى تبقى الجزار عرضة لهذه التقلبات والذي يقابلها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وما خلفته الانخفاضات الأخيرة لأسعار النقط أصبح من الضروري التفكير الجدي في إيجاد حلول وآليات يكون لها أثر حقيقي على الاقتصاد الجزائري وإيجاد بدائل متنوعة للدخل من أجل تغطية التذبذب الحاصل في العوائد النفطية، والخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.

ولهذا يجب علينا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في وضع استراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات تكون قطاعات دائمة وليست زائلة قطاعات تجعلنا نحصل على استقلالنا الاقتصادي الكلي، وتساهم في تدعيم استعمالنا للنفط كورقة الضغط الاقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

إن تنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر يعتبر شرط ضروري من أجل بناء اقتصاد مستمر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، ويتسم بدرجة عالية من التكامل المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبما أن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب بالدرجة الأولى تنويع مصادر الدخل والإنتاج، فقد عملت السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد يتماشى مع متطلبات والظروف الراهنة من خلال اللجوء إلى قطاعات أخرى خارج المحروقات كالصناعة، الفلاحة والسياحة نظرا لما تمتاز به من وفرة نسبية للموارية الاقتصادية الضرورية التي من شأنها تحقيق مستوى نمو اقتصادي فعال خارج المحروقات.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي البدائل والاستراتيجيات المتاحة من أجل بناء اقتصاد متنوع، وهل تأثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية التنويع الاقتصادي؟
- ما هي أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هو القطاع الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي؟
- إلى أي مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار البترول؟

الفرضيات

- يساهم قطاع المحروقات في رفع مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- لقد مر كل من القطاع الفلاحي والسياحي وكذا استغلال الطاقات المتجددة بعدة مراحل، حيث شهدت تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة وهذا الذي ساهم في تويع الاقتصاد الجزائري.
- تعتبر الصناعة من أهم الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصاد
- لإيرادات السياحية تتأثر أساسا بتطور كل من عدد السياح وكذلك معدل الصرف وفق علاقة إيجابية هذا الذي ساهم في تحسين النمو الاقتصادي.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

بعود الاهتمام بهذا الموضوع لكونه أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة سواء بين الباحتين والمفكرين أو المحللين الاقتصاديين. وباعتبارها القضية الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري على اثر أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 2014.

باعتبار أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية الإنتاجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائر.

باعتبار أن صادرات الجزائر محتكرة من قبل قطاع المحروقات وجب علينا تسليط الضوء على الصادرات خارج المحروقات ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي

أسباب ذاتية:

- الميل إلى البحث في المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.
- الرغبة في اعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول لسنة 2014

أهداف البحث:

يكمن الهدف الأساسي لهذا البحث في إبراز استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومعرفة مختلف العوامل المؤثرة على الإيرادات السياحية وإعطاء الشكل العام لدالة الإيرادات السياحية في الجزائر من جهة أخرى.

منهجية وخطة الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي باعتباره المنهج المناسب العرض محتويات الدراسة، وحتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق نسلط الضوء على واقع الإرادات السياحية وإبراز أهم العوامل المؤثرة عليها، كذلك لمعرفة واقع الإيرادات الزراعية، السياحية والصناعية خارج المحروقات وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام، حيث تطرقنا في الفصل الأول باستخدام المنهج الوصفي إلى تعريف التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وآلية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي PIB، أما في القسم الثاني تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تخص موضوع البحث.

أما في القسم الثالث يمثل الجانب الميداني للدراسة حيث تناول الجانب النظري للدراسة القياسية والجانب التطبيقي لها، كما تناول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ودراسة قياسية لتحديد تأثير إيرادات الزراعية والسياحة والصناعية على الداخلي الخام.

وفي الأخير تأتي الخاتمة والتي تلخص النتائج العامة للدراسة واهم التوصيات.

معوقات وصعوبات الدراسة

صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات لدى الجهات والهيئات المختصة خاصة بالنسبة للإحصائيات القديمة بالإضافة إلى تدارك المعلومات والاحصائيات في مختلف المجالات مع عدم وجود معلومات ثابتة في الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني.

صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة لبعض الميادين مثل الدعم المقدم من طرف الدولة بحجة سر المهني.

البحث عن المراجع تطلب معاناة كبيرة لصعوبة الحصول عليها وخاصة أن الموضوع المتناول موضوع الساعة وفيه تضارب كثير من حيث الأفكار وكذلك ضيق الوقت والفترة من أجل البحث العلمي الجيد والدراسة الموسعة.

مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

I. مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

تمهيد:

تواجه الدول المصدرة للموارد الطبيعية الكثيرة من الصعوبات نتيجة في التقلبات في أسعار المحروقات، ولهذا فإن الدول النفطية تتميز بعدم الاستقرار لتأثر أسعار البترول بعدة تغييرات سياسية واجتماعية...وهذا ما يجعل البلدان التي تعتمد على مورد أساس يوحيد بشكل مبالغ في المساهمة في إيراد المالية العامة.

يعد التنويع خيارا مهم الخلق قاعدة اقتصادية متنوعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي، وحققت الدول هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها . ..... وسنتطرق في هذا الفصل إلى عنصرين هما:

I. تعريف التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

II. آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي PIB.

1 تعريف التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

بعد ظهور الكثير من الأزمات في الآونة الأخيرة، تم استخدام مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة لتجنب الدول التي تعتمد علي مورد اقتصادي واحد من الصدمات، ولتقييم وضعها الاقتصادي وتحديد المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس درجته .

1-1مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، وينخفض الاعتماد الكلي علي إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، حيث أن هذه العملية ستفتح مجالات جديدة قادرة علي توفير فرص العمل مما يؤدي إلي رفع معدلات النمو.

ومن جهة أخرى، التنويع الاقتصادي: عملية استغلال معظم الموارد و طاقات الإنتاج المحلية، وتحقيق تراكم في القدرات الذاتية علي توليد موارد متجددة....

يعتمد التنويع تقليل الاعتماد علي المورد الوحيد والانتقال إلي مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية

والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية.[1]

وبمعنى أخر فالتنويع الاقتصادي هو انه على البلد أن تنتج لتصدير قائمة كبيرة من السلع والخدمات .

أما من ناحية التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو: تخفيض الاعتماد على القطاع النفط عن طريق تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات الغير النفطية، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية .[2]

كما يمكن التمييز بين أشكال متنوعة من التنويع حسب اتجاه كل منها [3]

- التنويع العمومي: (الرأسي)

هو استخدام مخرجات النشاط كالنحاس خام لتكون مدخلات نشاط أخر كالأسلاك الكهربائية.

- التنويع الأفقي:

خلق فرص جديدة للمنتجات جديدة الطاقة والزراعة .

- التنويع الجانبي:

هو دخول إلى نشاط جديد من خلال إنتاجمنتجات جديدة وتستهدف أسواق جديدة .

- التنويع الشامل:

تسعى المؤسسات الإنتاجية إلى اكتساب واختراق الأسواق الجديدة .

- التنويع الجغرافي :

هو دخول إلى مناطق جغرافية جديدة والتأقلم مع التغيرات البيئة .

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدارسات الإستراتيجية، شبكة النبأ، المعلوماتية، على الموقع/http://annabaa.org/arabic/authorsarticles ص30.

[2] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014) ، مجلة البحوث والدراسات ، المجلد 9، العدد 2،2016، ص638.

[3] نورالدينشارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى 30/ 29 نوفمبر 2016، البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص7

- التنويع المالي:

يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع الرؤوس الأموال على مجموعة مختلفة من الأعمال الاستثمارية ، وله دورا مهما في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرارالناتجة عن انهيار الأسعار المواد الأولية في البورصةالعالمية.

1. 2: أهمية التنويع:

تتمثل أهميته من خلال تفادي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدولةالريعية عرضة لها، حيث تعتمد على رادات الموارد وحيد والمتأتيمن امتلاكها للموارد الطبيعية النفط والغاز.....

مما يؤدي إلى نقص مساهمة القطاعات الإنتاجية، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وذلك تتم التوزيع دون الإنتاج.

وتكمن أهمية التنويع في ما يلي:

احتل الموضوعي النمو والتنويع مكانة مهمة في تاريخ الفكر الاقتصادي، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنوع أمران أساسيان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الخاصة النفطية ولذلك لأمرين:

أولا: تركيز الصادرات في قطاع واحد.

ثانيا: الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص العمل.

يرتبط التوازن الاستقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، وتتمثل ضروري التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار لموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية أخرى حيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي باعتبار النفط مادة نا بضة [1]

[1] باهي موسى ، رواينية كمال ،التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،الجزائر ،العدد5/ديسمبر 2012، ص134.

سيلتزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط كاس الزراعة أو الخدمات.[1]

1-3: أهداف التنويع:

يمكننا تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي في مايلي: [2]

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتقليل من الواردات وتوفير فرص الشغل لتحسين المستوى المعيشي.
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والتعامل مع صدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط أو تدهور النشاط الاقتصادي في أسواق العالمية.
- ضمان استقرار وتيرة التنمية من خلال تطوير القطاعات المتعددة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة.

1-2مستويات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي:

التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي المتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، كما يوجد مستويات أخرى مثل: تنويع الأسواق، تنويع الأصول.....الخ

- تنويع الإنتاج:
- أ)جانب الطلب:

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، المرجع السابق ذكره، ص10

[2] شارد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكةالعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة –، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية فيظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند 30/ 29نوفمبر2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، ص2

- يتمثل في إصلاحإطار العام الإدارة الاقتصاد الكلي ويهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي.[1]
- ب)جانب العرض :
- إصلاح القطاع العام وبناء قاعدةصناعية تدعم الصادرات والذي سيلتزمالتوازي مع إصلاحالإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية حيث يتطلب إصلاح القطاعين العام والخاص، تنمية تراكم الرأس المال البشري.....

يمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع المؤسسة أخرى بحيث تكون نفس المجال مع وجود صلات بين منتجاتها ومنتجات التي ترغب في إنتاجها.[2]

تنويع التجارة الخارجية:

هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، والتي تنظم من خلالها مجموعة من القوانين التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، ومن هنايتربط تنويع التجارة الخارجية بتحليل الهيكل السلعي من خلال أمرين رئيسيين، صادرات وواردات.

- دراسة الهيكل السلعي للواردات تساعدنا من معرفة السلعة المتعمد عليها مما يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية،حيث يكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات وذلك بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية و عدم التركيز على نوع واحد من السلع لأنها ستؤثر على مسار التنمية الاقتصادية أما من جانب الواردات هو عكس الصادرات أي يستغنى عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها.
- تنويع القاعدة التنافسية:

الاقتصاديات المتنوعة هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا يحسن من الفرص تحقيق المكاسب.

[1] احمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الباحات الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص6.

[2] مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، ص4

- **تنويع الأصول:**

وهي تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع: الطبيعية المنتجة وغير ملموسة.

تحتوي الأصول الطبيعية على موارد أرضية كالغابات والمراعي أماالأصول المنتجة أي رأس المال المنتج مثل الاستثمارات المادية، ونشيرالأصول غير الملموسة إلى مؤسسات وطنية

- **تنويع الأسواق:**

الاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد معرض للخطر لان الانخفاض الطلب في السوق يكون في الأسواقالأخرأكثر استقرار، وبالتالي الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية.

- **تنوع الصادرات:**

1 صادرات المحروقات: يعتمد على صادرات النفط.

2 الصادرات الغير النفطية : وهي مواد التجهيز الصناعية والزراعية والمواد الغذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعات من التحفيزات المالي .[1]

ثانيا: مؤشرات القياس التنويع الاقتصادي:

1. مؤشر هيرشمان–هيرفندال :

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية كثيرة، تختلف في كفاءتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت، dispersion

كمعامل اختلاف أو على قياس خاصية التركيز concentration كمؤشر جيني، أما مفهوم التنوع diversification كمعامل هير فندال هيرشمان والذي يختصر بالشكل HHI هو أكثر استعمالا.

[1] قرود علي، كيحل عبد الباقي، الصادارت خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دارسة قياسية للفترة1990 /2015)، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، 04-03 نوفمبر2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص6

لقد صمم معامل هيرفندال–هيرشمان لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو قطاع معين واستخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويعرف **HHI**بالصيغة التالية.[1]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث

(N) : عدد النشاطات

Xi:قيمة المتغير في النشاط**(i)**

X : القيمة الإجماليةالمتغير في جميع النشاطات

وتتراوح قيمة المعامل هيرفندال– هيرشمانبين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$ فان كان صفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإذا كان الواحد صحيح فان مقدار التنوع يكون معدوما،تعد القيم المرتفعة لذا لمعامل هير فندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطه بشكل مكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع في فهي كثيرة منها، الصادرات الواردات، الإيرادات الفعلية، الناتج المحلي الإجمالي.

2. المقياس الثاني :

مؤشر جيني **Gini Index** يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعهابشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني **Gini Index** من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحني لوريتر **lorenzcurve**، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحني لوريتر ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها :

[1]–Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comarative Economics, Vol. 9, N.1.2012 pp.79 – 102

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K - Y_{K-1})$$

حيث

XK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي **YK** التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) و هو عدد القطاعات.[1]

3 -الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري والتجارب بعض الدول في المجال التنويع الاقتصادي:

3-1الاختيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري .

أولا: نقاط ضعف التنويع الاقتصادي الجزائري:

تعتبر مشكلة تنويع الاقتصاد في الجزائر وعدم استقرارها نتيجة لتقلبات أسعاره على مستوى العالمي

أ -مشكلة الدعم:

قدر الصندوق النقد الدولي كلفة الدعم حوالي **14 %** من إجمالي الناتج المحلي **2015** ولكن هذا الدعم غير عادل ،فمثلا تنفق **20 %** من الأسر الغنية على منتجات الوقود المدعمة الأكثر مما تنفقه **20 %** من الأسر الفقيرة، ويمكن جعل النظام عادلا مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم.[2]

ب - الاعتماد على النفط والابتعاد عن إستراتيجية تنويع الاقتصاد :

إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي عرفها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، ولكن النتائج كانت ضعيفة على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وإلاأن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى المرحلة النمو المستدام بسبب الاعتماد التام على عوائد النفط.

- مشكلة التمويل: يعتبر هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن المعدلات الاستثمار نتيجة ضعف السياسات والهياكل المالية، بالإضافة إلى تحويل فوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثمار المناسب.

[1] ممدوح عوض الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد18، العدد 02، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011، ص 211.

[2] صدوق النقد الدولي ، النشرة الاركرونية، الجزائر ويسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإرادات النفطية ،19 ماي 2016 ،ص03.

ثانيا: نحو نموذج اقتصادي متنوع: يجب على الجزائر القيام بخطوات مهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

- **التوجيه الى المجالات تنتج التنوع الاقتصادي الوطني:**

وذلك بتعزيز الاستثمار في القطاع ألفلاحي، الذي يساعد على خلق مناصب عمل، وتكثيف الإنتاج في عدة منتجات، والتنويع الاقتصاد الوطني في عدة قطاعات أخرى، الزراعة الغذائية التكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

- **أجراء الضبط المالي : تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدرو كربونية والحد من استثمار العام مع إحداث زيادةكبيرة في المستوى لكفاءته.**
- **تحسين بيئة الأعمال:**

احتلت الجزائر المرتبة 163 سنة 2016 ، بعدما كانت في المرتبة 161 سنة 2015 من أصل 189 فيما يخص بيئة ممارسة العمال على مستوى الدولي، ولكنها تراجعت إلى المرتبة 156 في سنة 2017، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة خلق سياسات صناعية وتجارية التي تساعد على إزالة العقوبات خصوصا للشركات المبتدئة.

2-2تجارب بعض الدول في المجال التنوع الاقتصادي :

بعد ظهور المشاكل وأزمات في الفترة الأخيرة نتيجة تقلبات في أسعار المحروقات بين الدول بادرت العديد من الدول في تبني استراتيجيات التنويع .

- **تجربة النرويج:**

ومن بين العوامل التي ساعدت النرويج في نجاح النموذج النرويجي ومنها:

- التركيز على حماية البيئة وسلامات في كل عمليات النفط.

- النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية .

- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات لغرض تحسين الشروط من جهة وتحسين الكفاءة في التشغيل من جهةأخرى.

- تحقيق المستوى تقني عالي لأداء في قطاع النفط عن طريق البحث والتطوير.

– التزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بالتوازن معقول بين دول الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرا.[1]

- تجربة المملكة العربية السعودية:

تشكل الصادرات المملكة العربية السعودية 90 % من النفط رغم ثرواتها الهائلة إلا أنها توجهت إلى سياسة التنويع الاقتصادي، كما أنها تبنت خطط تنموية تمثلت في:

- تنويع الموارد الاقتصادية : تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- تنويع في النشاطات الإنتاجية : بمعنى التنويع في الصادرات الغير النفطية وتتمثل في: البلاستيك والمواد الغذائية .....[2]

- تجربة ماليزيا : اعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، إلاأن ماليزيا نجحت في عمليه التنويع الاقتصادي من خلال:

- التركيز على التنمية البشرية عن طريق التدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال الصندوق يستهدف الشركات الصناعية .
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع التصدير والذي أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.

3–آلية تنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي:

تختلف السياسات التنوع من بلد لأخر، فبعض الدول حققت أهدافها وبعضها لم يصل إلى مستوى من التنويع وفيما يلي سنتطرق إلى بعض الآليات التي استعملتها الجزائر من التبعية النفطية.[3]

---

[1] بن ناصر أمال وبور صاص وداد ، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات :الاقتصاد النرويجي نموذجا ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني :حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار ،جامعة 8 ماي1945،أفريل 26/25،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر.

[2] باهي موسى وشعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط" في البلدان العربية المصدرة للنفط ، جامعة 08 ماي 1945 ،يوم 25 و 26 أفريل ، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر ، ص15.

[3] قعيد لطيفة و قويدر كمال ، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الآمرات العربية المتحدة ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، 3/2 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،الجزائر.

3-1آلية التنويع الاقتصادي في الجزائر:

لقد استعملت الجزائر عدة طرق من اجل تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية قطاع المحروقات في ظل انخفاض الأسعار النفط ومن أهمها ما يلي:

أولا: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطة العمومية الجزائرية، وبهذا عملت هذه السلطات على تسطير مجموعة من استراتيجيات التي تساهم في القيام بهذا القطاع. وهذا التفكير الجديد كان نتيجة أزمة بترولية عام 1986أين انخفض سعر البترول إلى ادني مستوى، وهذا ما اجبر السلطات أن يهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني.[1]

أ-إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية: اعتمدت على تدابير منها:

- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة .
- إعادة النظر في سياسة الدعم والتحديد الأسعار.
- التحرير التدرج للتجارة الخارجية .
- عملت الحكومة على اعتماد على مجموعة إجراءات من اجل تفعيل عملية تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ومنها:
  - القانون رقم 89- 12 نظام الأسعار يخضع لعدة معايير منها العرض والطلب.
  - القانون 90-16 قانون المالي التكاملي لسنة 1990وذلك من خلال تبني نظام الوكلاء المعتمدين والتجار الجملة، والسماح للتجار المقيمة داخل التراب الوطني بالاستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها.
  - إعادة جدولة الديون.
  - إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملةالصعبة بموجب التعليم رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12.

[1] مدوري عبد الرازق، تحلى لفعاليةالسياسات العمومية في ترقية الصادارت خارج المحروقات في ا لجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2012/2011، ص 201،209

–ومن هذا الاستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر توضح لنا بين الحكومة التي تبني مبادئ اقتصاد السوق.

ب– سياسة سعر الصرف : هذا النظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 الهدف منه إعطاء القيمة الحقيقية والداخلية والخارجية للدينار الجزائري، وقد كان من وراء التعديلات هو القضاء عن الحجر من خلال ترقية الصادرات والإقلال من الواردات وإعطاء السعر الحقيقي لقيمة الدينار.[1]

ج–الإجراءات الجبائية : لقد قامت السلطات بالإصلاح النظام الجبائي لتحقيق العبء الضريبي خارج قطاع النفط وذلك من خلال إعفاء الكلي أو الجزء على الصادرات من الضريبة.[2]

د–إجراءات الجمركية : اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على مستوى الداخلي، تهدف إلى تصدير منتجات وطنية بالأسعار التنافسية، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية

ثانيا: إجراءات متعلقةبالاستثمار: اعتمدت الجزائر على عدة إصلاحات تتمثل في ما يلي:

- إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

من أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر أهمها:

- إصدار القانون النقد والقرض 1990: التمثل في تحرير التجارة الخارجية وذلك الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.
- قانون تطوير المناخ الاستثمار 2001: اعتمد هذا القانون على تطوير مصطلح الاستثمار وذلك إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.ANDI

- تشجيع القطاع الخاص: افرد المشروع الجزائري لمتعاملي القطاع الخاص عدة امتيازات تذكرهم بمساهمة في التنميةالوطنية نوضح أهمها:
  - ✓ امتيازات مالية : هي التخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية لقيام بمشاريع استثماريةخاصة.

[1] بلقلة براهيم،آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي ، رسالة الماجستير غير منشورة ، 2008–2009 ،ص 48

[2] قاسمي لخضر، اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر، 2013/2014،ص64.

- ✓ امتيازات جبائية : لهدف تخفيض الضغط الضرائبي على قطاع الإنتاجي بسبب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- ✓ امتيازات عينية : لها علاقة بالعقار الصناعي، فمثلا المستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه من قبل الوكالة الوطنية، تعطى له مساحه أرضية لبناء مصنعه.

3/تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبرالمص و م القاعدة الأساسية للقطاع (م ص م) وقد منحت له الجزائر أهمية كبيرة نظرا إلى مساهمته القيمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية , وتمثلت هذه الأهمية في تجديد هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات وهذا ما أدىإلى زيادة في هذه المؤسسات [1].

حيث اختلفت المفاهيم المعطاة للمص وباختلاف المعايير التي تقوم عليها ، ويمكن تلخيص ترتيب المؤسسات الصغيرةو المتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول.

الجدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة / المواصفات	متوسطة	صغيرة	مصغرة
عدد العمال	250 – 50	49 - 10	9 – 1
رقم الأعمال دج	200 مليون – 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 – 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001،

3–2مساهمة التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي،

- ✓ مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

ظلت الزراعة في الجزائر تعتمد على طرق تقليدية ، مما أثرت على إنتاجية القطاع، وهذا ما شهد تدهورا بسبب غياب الخطط التنموية، وهذا ما أكد ابتعاد الشباب عن ممارسة النشاط الفلاحي الذي يتطلب جهد عضلي من جهة وتدني الأجور من جهة أخرى، الجدول الثاني يبرز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] فراح رشيد، زميت الخير ، المؤسسات الصغيرة والمتوسط كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني ،29/30 نوفمبر 2016 ،جامعة أكلي محند ،الجزائر ،ص76

الجدول 2 :الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغربية.

الجدول (02): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول المغاربية الثلاث (بالأسعار الجارية)

البلدان	الناتج المحلي الإجمالي			الناتج الزراعي الإجمالي		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الجزائر	199.416,64	207.821,72	209.415,56	16.242,60	18.334,02	20.573,39
تونس	46.430,80	46.430,80	45.611,00	3.800,84	3.800,84	3.800,84
المغرب	91.769,96	88.960,60	95.167,26	13.144,87	11.885,52	14.776,67

المصدر: بالاعتماد على معطيات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2014.

تعتبر الجزائر النسبة الأضعف ما بين الدول المغاربية الأخرى، مقارنة بين المساحة الكلية الصالحة للزراعة من بلد لأخر، إذ تقدر نسبه الأراضي المزروعة في الجزائر ب 17,39% من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة 414,320 كم ، فنسبة المساهمة للزراعة في الناتج المحلي لتونس سجل 8,33 %سنة 2013 المقارنة بالحجم المحدود للأراضي الصالحة للزراعة فهي نسبة مقبولة نوعا ما، أما المغرب فقد سجلت النسبة الأكبر المقدرة ب 15,52 سنة 2013 .

- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الصناعة الاستخراجية والتحويلية لأمرين رئيسيين في الاقتصاد الوطني ولهما علاقة بالقطاع النفط والقطاعات الفرعية ولهذا على الحكومة التنويع في المنتجات الصناعية من خلال.[1]

- ✓ تحسين الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية .
- ✓ الاعتماد على معايير الجودة في التسيير والإنتاج.
- ✓ تحويل المواد المحلية من خلال تقويه القدرات الصناعية الوطنية.

الجدول الموالي يبرز أهمية القطاعين في تحقيق الاقتصاديةللوطن.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،"نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية"للفترة2006-2012

الجدول رقم 3 : الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الاقتصاد:

يوضح الجدول ضعف الصناعات التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي والذي لا يتعدى مساهمتها 5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تستولي الصناعات الاستخراجية نسبة 47%.[1]

الجدول رقم (03): مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الاقتصاد الوطني.

	صناعات استخراجية دولار أمريكي	صناعات تحويلية دولار أمريكي	مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي (%)	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (%)
2006	1346.2	137.2	47.4	4.2
2007	1315.3	138.5	45.7	4.1
2008	1253.1	141.9	46.9	3.7
2009	1135.7	147.4	33.1	4.7
2010	1093	147.4	36.2	4.2
2011	1040.9	149.6	37.6	3.7
2012	1108.7	150.6	35.6	4.2

المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "نشرة الإحصاءات الصناعية للبلدان العربية" للفترة 2006-2012.

ولهذا يجب إعطاءأهميةكبيرة للقطاع الخاص من خلال المساهمة في تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، زيادة إلى التشجيع على الإبداع والابتكار لرفع الإنتاجية .

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي :

شارك قطاع الخدمات بأكثر من 42 % من إجمالي النتاج المحلي كقيمه مضافة في الاقتصاد الوطني لسنة 2012: إلا انه ما زال يواجه عدة عراقيل تربط التسيير والتنظيم لهذا القطاع الخاصة في ما يخص جذب الاستثمارات المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية.

أصبحت بعض الدول السياحية في العالم كدول الأوروبية والولايات المتحدةالأمريكية تحقق دخلا كبيرا من السياحة.[2]

[1] بلقاسم العباس،وشاح رزاق،"رأس المال البشري والنمو في الدول العربية،سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 46 ،2011،ص19

[2] **CNES é la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développementéconomique24 eme session plénière pp60–64**

–الجدول التالي يوضح نسبة المساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة مع كل من تونس والمغرب.

الجدول رقم 4 القيمة المضافة للقطاع الخدمات:

يوضح لنا الجدول أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التونسي إذ يفوق نسبة 60% في مساهمته في

الجدول رقم (04): القيمة المضافة لقطاع الخدمات (%من إجمالي الناتج المحلي).

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	31.78	33.73	33.86	41.58	39.96	40.73	42.18	41.85
تونس	60.57	59.42	57.69	60.60	60.80	59.47	59.68	61.41
المغرب	55.95	58.95	55.04	55.01	54.98	54.28	55.26	54.89

المصدر: الاعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال الموقع الرسمي.

قيمة المضافة للاقتصاد، أما المغرب يحتل المرتبة الثانية بالنسبة 54% .

أما قطاع الخدمات الاقتصاد الجزائري هو ادني ما بين الدول المغاربية بنسبة 40% وهذا بسبب إهمال هذا القطاع وغياب الخطط الإستراتيجية.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التنويع، أهميته وأهدافه والى مؤشرات قياسه، وتحدثنا كذلك إلى خيارات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتجارب بعض الدول في المجال التنويع الاقتصادي، وأخيرا تطرقنا إلىآليات تنويع الاقتصاد في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

فالطبيعة الريعية التي يميز بها الاقتصاد الجزائري، خلقت منه مرتعا للمشاكل والمخاطر المرتبطة بهذا المورد من انخفاض في الأسعار، فأصبح هذا الاقتصاد مرتبط بعائدات النفط سواء في الاتجاه السلبي أو الايجابي، وهذا ما يدعو إلىضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي عن طرق إدخال مختلف القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي.

الدراسات السابقة

II. الدراسات السابقة

1. –الدراسة الأولى:

الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي هيرفندال–هيرشمان

– تأليف كورتل نجاة 2020

حيث تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة **2011**-2017، بالاعتماد على معامل **هيرفندال–هيرشمان** لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الأحفورية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، و تتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، و ذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع. الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الخام؛ الصادرات؛ الواردات؛ إيرادات الموازنة العمومية؛ التكوين لرأس المال الثابت.

2. *–الدراسة الثانية :

–علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000–2019

– تأليف مدوري حادة ومكيديش محمد 2019

في هذه المقالة، يتم البحث في البيانات الحديثة من جهة، لمحاولة تحديد نموذج تجريبي للتنويع الاقتصادي في الجزائر ومن جهة أخرى محاولة نمذجة مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر بدلالة ثلاثة مؤشرات للتنويع الاقتصادي (الصادرات، الناتج الداخلي الخام وتكوين رأس المال الخام الدائم). يتم قياس التنويع باستخدام مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات في سوق التجارة الخارجية لتحديد مدى تأثره بالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف، وقياس أيضا مؤشر التنويع الاقتصادي للناتج الداخلي الخام بواسطة القيمة المضافة لكل قطاع ومؤشر التنويع لتكوين رأس المال الثابت لدراسة العلاقة التي تربط مؤشر التنمية الاقتصادية بالتنويع الاقتصادي وذلك من خلال استعمال بيانات ثلاثية من الثلاثي الأول لسنة 2000 إلى الثلاثي الأول لعام 2019. خلصت نتائج الدراسة

إلى أنّ مؤشرات التنويع الاقتصادي محل الدراسة تؤثر سلبا في مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019، بسبب تركز التنويع في الصادرات والناتج الاجمالي الخام وتكوين رأس المال في مورد النفط

3. *–الدراسة الثالثة :

– المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية

– تأليف شليحي طاهر، بن موفق رزوق 2019

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع التنويع الاقتصادي الذي عرف اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاديات النامية. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي وفقا للأداء الاقتصادي، وحسب درجة التركز الاقتصادي. كما تهتم الدراسة بأهمية وأهداف التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها . Abstract: : This study aims to identify the subject of economic diversification, which was of great interest for a long time as it aims to transform structural structures in developing economies. It is also concerned with the importance and objectives of economic diversification in stabilizing the general budget, GDP and exports. The descriptive and analytical approach was adopted in this study. It was based on indicators and measures of economic diversification according to economic performance and according to the degree of economic concentration.

4. *–الدراسة الرابعة:

– التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية

– تأليف بلعلما اسماء 2019

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي كمدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، بحيث تم التركيز على تشخيص مؤشرات كل من التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، لتطرح الدراسة في الأخير بعض آليات التنويع الاقتصادي التي تعمل على تعزيز الاستدامة الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنويع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية، فقد سجلت ضعف وتدني في مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، لذا يتطلب الأمر تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل التنويع والاستدامة الاقتصادية.

This study aims to analyze the reality of economic diversification as an entry point for establishing economic sustainability in the Arab countries, focusing on the diagnosis of indicators of both economic diversification and economic sustainability in the Arab countries, and the study will finally present some economic diversification mechanisms that promote economic sustainability. The study concluded that Arab countries need to further strengthen their economic diversification policies in order to establish economic sustainability, as they have recorded weaknesses and declines in indicators of economic sustainability, so it is necessary to overcome the various challenges that hinder diversification and economic sustainability.

5 *_الدراسة الخامسة :

–التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط

– تأليف باهي موسى، رواينية كمال 2018

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط. وباعتبار أن النفط مادة "ناضبة" وليست "دائمة" يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحدُّ منه مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فيه التنويع.

6 *–الدراسة السادسة :

دراسة بعنوان فرص التنوع الاقتصادي على ضوء التحديات الراهنة للأمن الطافوي في الجزائر للباحثين السيد حميد رسول وعاشور حبدوسي جامعة بويرة 2017

مرجع التنمية الاقتصادية المجلد "2"– العدد "1" الصفحة "273–287" سنة 2017حيت تهدف الدراسة إلى خو معضلة التبعية الكبرى والمتزامنة للاقتصاد الجزائري نحو الربع النفطي ،خاصة مع أزمة الطاقة الأنية، ويطرح التوجه نحو استغلال الطاقة الشمسية كرهان مرافقة للأمن الطاقوي الجزائري ، وتنمي قطاع السياحة في الصدد كأحد الخيارات المتاحة و المكنة وحتى المستدامة للريع النفطي لأجل خلق ثروة وتنمية مستدامة وعوائد مالية معتبرة لدى يجب على الاعتماد والاستثمار الطاقة الشمسية والتوجه نحو السياحة بمختلف أشكالها الشاطئية والصحراوية والصحية والعلاجية نظر لامتلاك الجزائر منابع معدنية و 357 شاطئ صالح للسياحة .

7 *–الدراسة السابعة :

– الاستثمار الأجنبي و التنويع الاقتصاد يفي الجزائر (2000–2016)

– تأليف : ميدونسيساني، ميدون الياس 2016

تهدف هذه الدراسة الى ابراز حاجة الجزائر إلى التركيز على التنويع الاقتصادي بكل أشكاله و فتح قطاعات حيوية اخرى تساهم كبدائل عن الاعتماد المفرط على ريع البترول الذي تعدت نسبته 98 % واستمرار النزيف الحاد للاحتياطي الصرف كل عام، مما ينبأ بفشل السياسات المنتهجة ومواجهة الاقتصاد للكثير من المخاطر العالمية، فنجاح التنويع الاقتصادي ضرورة اقتصادية تسمح بزيادة جاذبية رؤوس الأموال لمختلف القطاعات ورفع حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر. فمن خلال الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل طبيعة التنويع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الوافدة للجزائر. وتطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة بين 2000 و 2016، حيث تبين استمرار الاعتماد على الريع ومنه فشل السلطات في تطبيق التنويع لمصادر الدخل بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

This study aims to highlight the need of Algeria to focus on economic diversification and on its most important types beside opening other vital sectors that contributes as a substitute of the actual over-dependence on oil revenues which exceeded 98%. Furthermore, the severe continuous bleeding of the exchange reserves each year, which explain the failure of the policies applied by the authorities and which may expose the country to high risks. The success of economic diversification is an economic necessity the increase the attractiveness of the capital inflows to various sectors and raises the inflows of foreign investments to Algeria. Through some statistical tools, we analyzed the diversification by geography and sector for inflow investments in Algeria beside the study of the development of non-oil exports during

the period from 2000 to 2016. The results show that the entire reliance of the government on oil revenues and its failure to apply the diversification to improve economic performance and the development growth.

8 *–الدراسة الثامنة :

– دراسة تحليلية تقييمية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر

– تأليف : حفاظ رانية, حفاظ زحل 2016

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل إستراتيجية التنويع الاقتصادي كحل بديل للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، والنهوض بالاقتصاد الوطني. على اعتبار أن عملية التنويع تحتوى على مخاطر وتتطلّب وقتا وشروطا معينة لتحويل الأولوية للقطاعات التي يمكن وصفها بالراكدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة التنويع الاقتصادي، وانه لإنجاح إستراتيجية التنويع لا بد من إعطاء الأهمية لدور القطاع الخاص وتوفير الشروط المناسبة له، استغلال الإمكانيات الهائلة في قطاع الزراعة والسياحة التي تعتبر غير مستغلة كما ينبغي.

9 *– الدراسة التاسعة :

– استراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان النامية من النمط الريعي الى النمط الصناعي دراسة تحليلية للتجربة الماليزية

– تأليف : عبدلي ادريس 2016

عملت ماليزيا على تحقيق التنوع الاقتصادي ضمن ثلاث استراتيجيات وهي التنويع الأفقي، العمودي والمكاني، مستغلة في ذلك استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير، مع التركيز على التنمية البشرية وتدريب اليد العاملة، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام، في المقابل شهدت الصادرات الماليزية تنوعاً في مكوناتها، وذلك ما أكّده مؤشر Herfindahl-Hirshman

10 *–الدراسة العاشرة :

– دور استراتيجية التنويع في تخفيض المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

– تأليف عبيد فريد، عبابسة خديجة 2016

يعتبر التنويع سلوكا استراتيجيا للمؤسسات الصناعية في سوق المنافسة الاحتكارية، ذلك أن مختلف الأسواق التي تنشط فيها المؤسسات الصناعية تغيب فيها المعلومة، وتسودها حالات عدم التأكد، وهو ما قد يعرض أرباح هذه المؤسسات إلى التذبذب، أو الخطر المحتمل. لذلك فهي ترى في هذه الإستراتيجية سبيلا لتوزيع المخاطر وتنويعها لتجنب التقلبات التي تحدث في مختلف الأسواق، والناتجة أساسا عن تراجع الطلب. يزيد التنويع في الصناعة فرصة البقاء للمؤسسات، باعتبار أنه يتيح لها إمكانية توزيع الخطر عن طريق الدمج بين صناعات لديها مراحل مختلفة للدورة الاقتصادية، أو التنويع في صناعات شديدة التقلب مع أخرى ضعيفة التقلب، أو عن طريق الدخول في صناعات لا تتأثر بالدورات الاقتصادية مع صناعات تتأثر بها. بالإضافة إلى أن التنويع يتيح للمؤسسة إمكانية استغلال فائض الطاقة الناتج عن صناعة قديمة تشهد التدهور للدخول في صناعة جديدة مما يمكنها من تجنب التراجع في الأرباح، بالتالي لو تعرضت صناعة المؤسسة لأزمة معينة، تكون محصنة بالصناعات التي لم تشهد الأزمة.

11 الدراسة الحادية عشر :

***–استراتيجية التنويع الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة البترولية**

تأليف : عبد القادر حميدي2015

يهدف هذا المقال الموسوم ب: " إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية "إلى تبيان أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل الصدمة البترولية التي تعيشها الدول النفطية والتي أثّرت سلبا على الميزانيات المالية لتلك الدول، إضافة إلى كون الثروة البترولية هي من الثروات الناضبة، لذا يجب على الجزائر، البحث عن مصادر اقتصادية بديلة عن اقتصاد البترول لتمويل الخزينة العمومية وتساهم في تنويع الإيرادات العامة. لقد سعت الجزائر لإتباع إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة كاستثمارات دائمة ومستدامة، وكذا العمل على إنشاء مناطق صناعية حرة لتشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية،

إضافة إلى اهتمامها بالاستثمار في القطاع السياحي كمصدر تمويل للخزينة العمومية. الكلمات الدالة: الإستراتيجية، التنويع الاقتصادي، الصدمة البترولية، الطاقات المتجددة، القطاع السياح.

12*-الدراسة الثانية عشر :

-استراتيجية التنويع لإدارة مخاطر المشاريع (دراسة ميدانية)

-تأليف: فاطمة صرصار، محمد بن حميدة 2014

ستخصص هذه الورقة البحثية لدراسة استراتيجية التنويع كاستراتيجية لخفض مخاطر المشاريع الاستثمارية. هذه الدراسة هي محاولة لتحليل وقياس مخاطر محفظة استثمارية منوعة، مع تحديد العلاقة بين التنويع والمخاطر تطبيقا على معادلة خطية للانحدار البسيط. وقد بينت النتائج الايجابية التي توصلنا إليها أن العلاقة بين التنويع والمخاطر علاقة عكسية، أي بزيادة درجة التنويع بمزج مجموعة من الأصول المالية يترتب عليه تخفيض المخاطر إلى مستوى أدنى من المستوى السابق. وبالتالي بناء محفظة ذات كفاءة تحقق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة محسوبة .

Résumé : Ce travail de recherche sera consacré à l'étude de la stratégie de la diversification comme une stratégie de diminution de risque des projets d'investissement. Cette étude vise à analyser et mesurer le risque d'un portefeuille diversifié, avec la détermination de la relation entre la diversification et de risque appliquée à l'équation de régression simple. Il à été démontré selon les résultats positifs atteints que la relation entre la diversification et les risques; constitue une relation antagoniste, lorsque le degré de diversification augmente avec la mise en œuvre de toutes les actions en induisant une diminution de risque à un niveau plus bas que précédemment. Par conséquent, la constitution de portefeuilles de compétence qui permet le maximum de rendement possible avec le minimum de risques encourus.

13 *–الدراسة الثالثة عشر :

–تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر

– تأليف : بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مريم محمد 2014

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز معالم الإستراتيجية الداعمة لتوجيه مسار النمو الاقتصادي في الجزائر نحو الاستدامة والمبنية على سياسة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وإبراز أهم التحديات والمرتكزات الأساسية لتحقيق الاستدامة لمعدلات النمو الاقتصادية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة في الأخير فشل الدولة الجزائرية في تنويع اقتصادها ، حيث تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن تقلبات حادة في معدلات نموها الحقيقي، وكذا عدم كفاية وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني، والذي يمثل بدوره معوقا مباشرا على استدامة نموها. ا Abstract: This study aims to highlight the milestones of the strategy in support of directing the path of economic growth in Algeria towards sustainability and based on the policy of economic diversification, by reviewing the reality of economic diversification in Algeria, and highlighting the most important challenges and basic foundations for achieving sustainability of economic growth rates within the framework of economic diversification policy, has concluded The study at the end of the Algerian state's failure to diversify its economy, as Algeria faces major economic challenges caused by sharp fluctuations in its real growth rates, as well as insufficient pace of structural transformation of the national economy, which in turn represents Directly Aouka on the sustainability of growth

14 الدراسة الرابعة عشر :

دراسة بعنوان دور السياسة الاقتصادية في بحث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000– 2014

مرجع مجلة الاستراتيجية والتنمية عدد 07 رقم 13 صفحة 79–56 (الدكتور شمام عبد الوهاب و براجي مسباح) حيث استهدفت الدراسة البحث التحليلي دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2000–2014 في تحقيق التنوع الاقتصادي الكلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم نجاعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وعجزها في تنويع القاعدة الاقتصادية

15 الدراسة الخامسة عشر :

دراسة بعنوان :

Export divers ificationnamdstructaraltransfrormationmorocc FDI

للباحثين شراق الدين موسير وصفاء ثبيت محمد من جامعة الرباط بالمغرب 2016، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصاديات المغربي وتم حساب مؤشر هيرفيد الهيرشان لتنويع الصادرات في الاقتصاد المغربي في ظل انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين الدراسة الأثر الأجنبي لتدفقات الاستثمار على تنويع الصادرات المغربي.

16 الدراسة السادسة عشر :

دراسة بعنوان التنويع الاقتصاد الجزائري في الجزائر في ظل التحديات الراهنة دكتور زمون خالد أستاذ جامعي محاضر "ب" سنة 2014–2016 مجلة "دراسات الاقتصادية في الاقتصاد و التجارة والمالية " مخبر الصناعات التقليدي الجامعة الجزائر "3" المجلد 06 (العدد) سنة 2017 من 1200118 تهدف دراسة إلى اتزاز مميزات التوجه نحو التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014 والناجمة عن تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية إلى أدنى مستوى لها حيث هدفت الدراسة إلى إيجاد البدائل المتاحة التي تسمح إلى نجاح التنويع الاقتصادي الجزائري ليس مرهون بمدى

توفرها على الموارد الأولية من عدمها وزيادة في مستو تنوع الصادرات إحدى أولويات النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري دور مهم التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في عملية التنويع الاقتصادي والتنمية .

17 الدراسة السابعة عشر :

دراسة بعنوان التنوع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية نموذج التنويع "هبرشا نهر فندال – الدكتور عبد الصمد سعودي " سنة 2019 من مجلة أبحاث الاقتصادية المعاصرة عدد2019/09 ص 1 إلى 22 (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف – مسيلة –الجزائر)

تهدف الدراسة لمعرفة أثر التقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الجزائري، ونوع العلاقة بينها، وكذلك مدى تأتر الميزانية في فترة الأخيرة بتراجع الأسعار في السوق الدولية: وفي الأخير نستعمل مشر هرفند الهيرشان لمعرفة درجة التنوع في الاقتصاد لتخفيض أتر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالسعر البترول يجعله يتأثر بالإحداث التي تحدث على مستواه و استفادة من ارتفاعه وتجنب المخاطر وهناك تأثير مباشر لتغير أسعاره والميزانية العامة ورصيدها

18 الدراسة الثامنة عشر :

عنوان دراسة الاقتصاد الجزائري بين الواقع الاقتصادي الريعي والرهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفند الهيرشمان للفترة "2011–2017" الدكتور نجاة كورتل من مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية العدد 52 ص 1–20 ديسمبر 2019 جامعة قسنطينة –2– عبد الحميد مهري الجزائر .

تهدف هذه الدراسة لقياس مؤشرات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باستعمال معامل ميرفند الهيرشمان لقياس مدى تنوع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي: الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية والتكوين الإجمال لرأس المال الثابت، للقدرة الممتدة من 2011–2017 ونتائج الدراسة انخفاض المساهمات قطاع المحروقات

في النتائج المحلي الخام من 36.1 سنة 2011 إلى 19.1 سنة 2017 بينما ارتفاع مساهمات القطاعات الأخرى خاصة القطاع الخدمات وإلياس الأشغال العمومية .

خلاصة

بعد اطلاعنا على الدراسات السابقة يتضح لنا أنها كلها كانت تتفق على ضرورة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية البترولية ومن تم خلق اقتصاد متنوع يعتمد على العديد من مصادر الدخل، كالاعتماد على الفلاحة والسياحة والصناعة المتجددة، وهذا ما يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية، ومن خلال ذلك سنحاول في دراساتنا المتواضعة توضيح مدى فعالية ذلك في الواقع الجزائري من خلال قراءة شاملة على وضع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر

III. متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد أثرة الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وكانت آثارها كارثية على المجتمع فبعد الأزمة النفطية نهاية الثمانينات والإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الدولة في سبيل تنويع مصادر دخل الدولة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد وهو المحروقات فقد عرفت الجزائر تخبطا ولم نتجاوز المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق وظل الطابع الاجتماعي الموروث على النظام الاشتراكي هو المسيطر وفشلت جهود تنويع الاقتصاد إلى غاية الأزمة النفطية صيف 2014 أين دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية عميقة جراء تهاوي أسعار النفط وقلة المداخل مما دفع الدولة إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة وخلصت إلى الاستفادة من الدروس واستغلال فرصة انخفاض أسعار النفط لبناء نموذج اقتصادي جديد مع آفاق 2030، وترتكز جهود الدولة على تنويع الاقتصاد برفع قيمة الصادرات غير النفطية وتقليل الواردات.

1. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

التنويع الاقتصادي هو توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا.(ضيف، 2018)

سنقوم بقراءة وتحليل لمعطيات الصادرات والواردات ومساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة حجم وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحديد المزايا ونقاط الضعف في السياسة الاقتصادية المتبعة. [1]

[1] بن مسعود نصر الدين، عمارة البشير، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان – دور ممارسات الحوكمة في تبني عملياتالتنويع الاقتصادي خارج المحروقاتالملتقى الوطني حول: دراسات متعددة الأبعاد5-1-9456-9985-975 :ISBN ص3

تطور الصادرات:

الشكل رقم(01) تطور الصادرات الجزائرية للفترة(albankaldawli, 2020)1990–2019

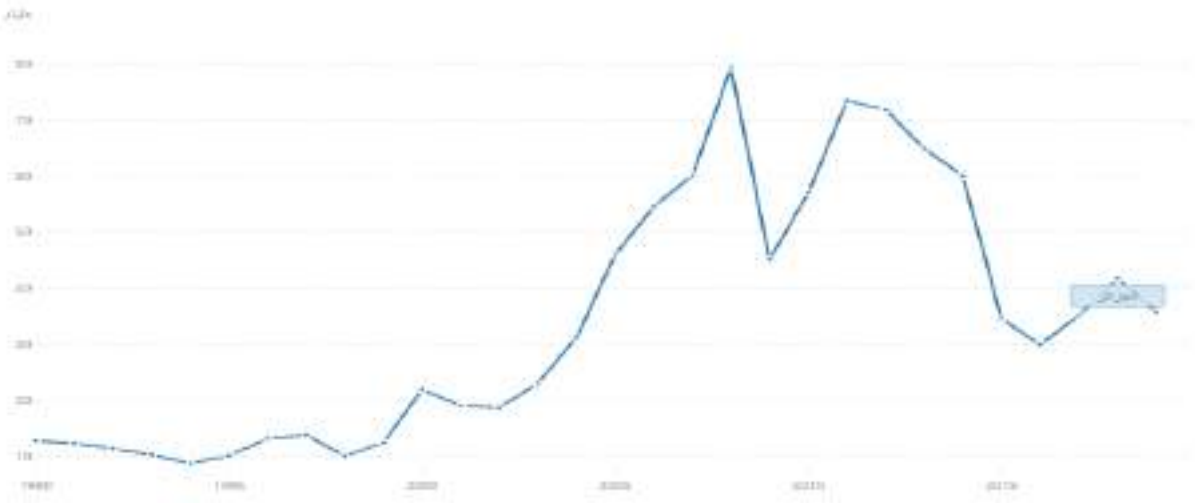

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT?end=2019&locations=DZ&start=1990&view=chart

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الصادرات تتأثر مباشرة بتطور أسعار النفط فبعد الازمة النفطية والأزمة الأمنية آواخر الثمانينات عرفت الصادرات تراجعا وبلغت أدنى قيمة لها سنة 1994 بقيمة 8,89 مليار دولار ثم عرفت الصادرات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 79,3 مليار دولار نتيجة بلوغ أسعار البترول مستويات قياسية وسنحاول تحليل مكونات هاته الصادرات فيما يلي:

الجدول رقم (01) تحليل الصادرات حسب نوعها للسنوات(bank, 2013-2018)2009–2018

نوع الصادرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	113	315	355	315	404	323	238	326	350	373
الطاقة	44415	56121	71661	70584	63327	58326	33081	27918	33202	38897
المواد الأولية	169	94	161	168	109	110	107	84	73	93
المواد نصف المصنعة	393	498	660	618	492	1173	1111	909	845	1626
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	42	30	35	32	29	16	18	53	78	90
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	49	30	16	19	16	11	11	18	20	33
الصادرات خارج المحروقات	766	967	1227	1153	1050	1634	1485	1391	1367	2218
النسبة من إجمالي الصادرات %	1,69	1,69	1,68	1,60	1,63	2,72	4,29	4,74	3,95	5,39
صادرات المحروقات										
البترول الخام	16855,6	20724,9	28744,8	27750,4	24326,5	18343,2	10037,7	8876,4	10459,9	12117,6

الكوندونسا	5146,2	4268,7	5495,9	4698,2	4838,6	3886,7	2236,7	1989,8	1950,5	2526,7
مواد البترول المكررة	5373,4	9219,5	11971,8	11044,7	10906,3	13195,2	6789,8	5563,7	6967,4	8047,2
غاز البترول المميع	3216,8	4086,9	5202,8	4775,8	4389,6	5203,4	2687,8	2221	2977,5	3401,1
الغاز الطبيعي المميع	5598	5879,2	6670,9	6500	6041,5	7396,2	4700,4	3101,1	3571,3	3506,7
الغاز الطبيعي	8225,1	11942,4	13575,6	15814,6	12823,7	10336,9	6628,3	6165,5	7276,2	9289,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية (2013–2018)

نلاحظأن الصادرات تتكون أساسا من المواد الطاقوية وجزء ضئيل من المواد الأولية والمواد الغذائية وغير الغذائية ونصف المصنعة وبعض التجهيزات الصناعية وقبل أن نصنف الصادرات الى صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات لابد من الإشارة أن المحروقات يتم تصديرها بشكلها الخام عموما فيما يتم هدر فرصة إنتاج منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة من البترول والغاز وهذا ما سيضاعف الدخل ويمتص جزء من العمالة وتخفض الواردات من هاته المنتجات.

أما الصادرات خارج المحروقات فهي ضئيلة جدا وإن كانت في تحسن أو ارتفاع طفيف من سنة لأخرى أين وصلت سنة 2018 الى 5,38% من اجمالي الصادرات وتبقى الامكانات عالية للوصول الى نسب مرضية عن طريق تشجيع الصناعة والسياحة والفلاحة أو حسن تنظيمها فهناك العديد من المواد الفلاحية التي يمكن تحويلها الى منتجات نصف أو تامة الصنع وتخلق قيمة مضافة بالإضافة إلى مداخيل القطاع السياحي التي تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالقدرات.

تحليل الواردات:

الشكل رقم (02) تطور واردات الجزائر1990–2019

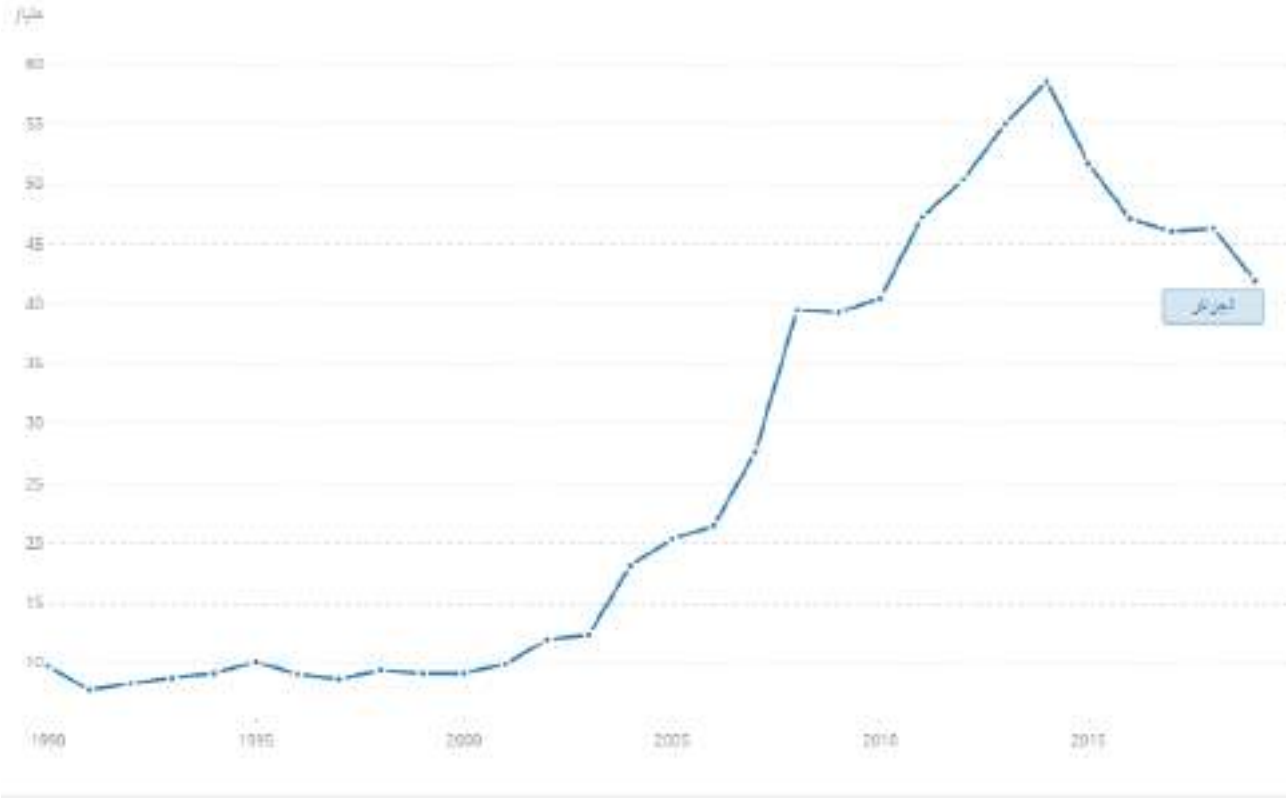

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT?end=2019&locations=DZ&start=1990&view=chart

لقد بلغت الواردات أقصى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 58,58 مليار دولار ثم عرفت انخفاض تدريجي حتى وصلت الى 41,93 مليار دولار سنة 2019 وهذا في أعقاب الأزمة النفطية صيف 2014 مما دفع الدولة الى تقليص فاتورة الواردات ومنع استيراد بعض السلع وتحصيص استيراد سلع أخرى والإبقاء على سلع أخرى ضرورية أو السلع التي لا يتم إنتاجها محليا وفيما يلي ندرس مكونات الواردات ومنحى الزيادة أو الانخفاض لقيمة الواردات.

الجدول رقم (02) تحليل الواردات حسب نوعها2009-2018

نوع الواردات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	5512	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199
الطاقة	516	898	1094	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977
المواد الأولية	1128	1325	1676	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814
المواد نصف المصنعة	9557	9494	10047	9994	10642	12301	11482	10972	10483	10468
التجهيزات الفلاحية	219	321	364	310	477	629	638	479	585	537
التجهيزات الصناعية	14141	14690	15091	12793	15233	18115	16369	14709	13368	12824
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	5868	5629	6890	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312
أخرى			1986	3682	2693	2998	2672	4239	4084	3459
المجموع	37402	38885	46927	51569	54993	59670	52649	49436	48980	48573

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية (2013-2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع فاتورة المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع أخرى وهناك إمكانية لتقليص الفاتورة وذلك عن طريق قطاع الصناعة بالتوجه نحو الصناعة التحويلية والمناولة في الصناعات الميكانيكية وإعادة النظر في سياسة الدعم نظرا للأعباء التي تتحملها الدولة في مكافحة التهريب والمواد التي يتم تهريبها وتتحملها الميزانية.

إن نجاح الاصلاحات الاقتصادية يبقى مرهون بإصلاح متزامن لمختلف المكونات بداية بالعدالة ومحاربة السوق السوداء والفساد الاداري والمالي واصلاح المنظومة المصرفية والتركيز على القطاعات المعول عليها في التنويع.

وقد أوصت مؤسسة صندوق النقد الدولي البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمواصلة العمل على تنويع اقتصادياتها بعيدا عن تركيزها على المحروقات وتوجيهها إلى القطاعات غير النفطية لضمان تحقيق النمو المتسق والقابل للاستمرار. (IMF, 2017)

ويشير تقرير لمنظمة(**Oxford Business Group**)إلى أن "**التقلبات في أسعار النفط التي لوحظت في عام 2018 وكذلك انخفاض احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي تجعل هذا التنويع أكثر أهمية لضمان استقرار نمو الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل**". وبحسب **OBG**، فإن تشجيع الاستثمار الخاص وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي هما من الإجراءات "**الأساسية**" للسماح بتنمية القطاعات الإستراتيجية حيث يمكن للجزائر الاعتماد على المزايا التنافسية مثل المنتجات الصيدلانية ومواد البناء والزراعة والسياحة. (ASP, 2020)

وقد سعت الجزائر في إطار إنعاش الاقتصاد إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بالتزامن مع الإصلاحات المزمع الشروع فيها من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية والدعاية للمنتجات الجزائرية لرفع قيمة الصادرات وإقامة علاقات اقتصادية جديدة تساعد على دفع عجلة النمو ودعم جهود وزارة التجارة في التعريف بالمنتجات وفرص الاستثمار المتاحة والمناخ المتوفر.

2- التطور التاريخي للاقتصاد بعد الاستقلال

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها على عائدات المحروقات من بترول وغاز وتصل نسبة الصادرات من المحروقات بين 97-98% وقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل حاولت الدولة جاهدة التحول نحو اقتصاد متنوع المداخيل ويعتمد على ثروات متجددة على أن تستفيد كل الأجيال القادمة من المحروقات في المستقبل.

فبعد الاستقلال خرجت الجزائر باقتصاد هش بعد خروج المعمرين واعتماد الساكنة على الزراعة التقليدية ثم سعت الدولة الى بناء اقتصاد قوي وقد تقرر المضي مع النظام الاشتراكي وقامت الدولة بتأميم ثرواتها مع الزمن وأصبحت لديها مداخيل من المحروقات حاولت الدولة استغلالها لبناء قاعدة صناعية وطنية وفلاحة عصرية من خلال الثورة الزراعية والصناعية وقد ظهرت بوادر ونتائج حسنة في الميدان، وقد اكتفت الدولة من عديد المنتجات

وأصبحت تصدر بعض المنتوجات نحو الخارج ولكن سرعان ما فشلت السياسة الاقتصادية المنتهجة وعرفت عديد المؤسسات الوطنية والتعاونيات الفلاحية مشاكل مالية وغلب على أهدافها الطابع الاجتماعي عن الطابع الاقتصادي وزادت المشاكل مع انخفاض أسعار البترول في عدة مناسبات مما أدى الى انخفاض المداخيل وصاحبتها انخفاض المستوى المعيشي وتآكل الاحتياطات من الصرف وانخفاض العملة ودخلت الدولة في أزمة سياسية واقتصادية آواخر الثمانينات أدت الى انتهاج الديمقراطية في السياسة والتوجه نحو اقتصاد السوق في ظل الشروط المفروضة من قبل الدول المؤسسات الدائنة الأمر الذي أدى الى غلق العديد من المؤسسات وتسريح الكثير من العمال.

وما لبثت الجزائر أن دخلت في أزمة أمنية أو ما عرف بالعشرية السوداء فزادات صعوبات الاقتصاد وغرقت الدولة في تسديد خدمة الديون وندرة الاستثمارات الأجنبية نظرا للأوضاع وقلة الائتمان ومع مطلع القرن الواحد والعشرون تحسنت الأوضاع الامنية وعرفت سوق النفط أسعارا جيدة سمحت بتكوين احتياطي معتبر تم من خلاله تسديد الديون وخدمة الديون كما دخلت الدولة في استثمارات عمومية ضخمة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم وتوطيد النمو والبرامج التي تلتها وقد هدفت هاته الاستثمارات العمومية في الأساس إلى تكوين اقتصاد متنوع المداخيل مستقل عن المحروقات وقد رصدت لهاته البرامج مبالغ ضخمة في حين كانت النتائج ضعيفة ولا تتناسب مع حجم الاستثمار وقد فضحت الأزمة النفطية صائفة 2014 أين دخلت الدولة في أزمة اقتصادية عميقة أدت إلى انتهاج الدولة لنموذج جديد للنمو الاقتصادي في محاولة لتدارك التأخر ولكن سرعان ما تم التخلي عن هاته البرامج مع انتعاش أسعار النفط، ولم توجد الإرادة للتغيير ومع مطلع سنة 2020 دخل الاقتصاد العالمي في أزمة جراء جائحة كورونا توقف فيها الإنتاج وتهاوت أسعار النفط بالإضافة إلى دخول البلاد في أزمة سياسية سنة 2019 لا تزال مستمرة إلى 2021 وقد توقع الخبراء أن الجائحة ستدوم آثارها حتى سنة 2025 وهو ما زاد الأمر سوءا وبقيت دار لقمان على حالها.[1]

3- إمكانات التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات كبيرة للتحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج المتنوع وسنركز على القطاعات الثلاث الأهم:

[1] بن مسعود نصر الدين، عمارة البشير، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان – دور ممارسات الحوكمة في تبني عمليات التنويع الاقتصادي خارج المحروقاتالملتقى الوطني حول: دراسات متعددة الأبعاد ISBN: 975-9985-9456-1-5 ص02

3-1- القطاع الفلاحي:

تمتلك الجزائر 7,5 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة ويختلف المناخ من الصحراوي الى شبه الصحراوي إلى المتوسطي على الساحل مما يسمح بإنتاج متنوع من المنتوجات الفلاحية وقد بلغت قيمة المنتوجات الفلاحية حسب تقديرات الحكومة 20 مليار دولار ولا يتم استيراد الا بعض المنتجات الحيوية كالحبوب أو بعض الفواكه ولكن قيمة الصادرات من المنتجات الفلاحية تبقى ضئيلة نظرا لسوء التنظيم وتعقد اجراءات التصدير وقد برزت في السنوات الأخيرة الفلاحة الصحراوية كتجربة رائدة أعطت نتائج مبهرة ويعول عليها مستقبلا لتحقيق الاكتفاء.

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة12.3 ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 وفيما يلي أهم النتائج: (madrp, 2020)

أ. **الحبوب:** تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

ب. **المحاصيل الصناعية:** ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين.

من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، ب 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

ج. **الخضروات**: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.

كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009.

زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ + 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009.

بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143٪ و + 102٪ على التوالي.

د. **الأشجار المثمرة والكروم**: على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و 30 ٪ للأشجار المثمرة، و 23 ٪ للنخيل و 8 ٪ للحمضيات.

وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪ ،والأشجار المثمرة بنسبة 56٪ ، و41٪ للحمضيات. 20٪ للنخيل.

ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

- الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102٪
- الزيتون 99٪
- الحمضيات 91٪
- التمور 82٪

–كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و 2000-2009.

هـ. **الماشية:** تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول.

بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪.

خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي.

تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و 0.5 ٪ من مجموع المواشي.

و. **الإنتاج الحيواني:** يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4،7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار).ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ 109٪ خلال العقد 2000-2009.

يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا (2010-2017)5،7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76٪ خلال العقد الماضي.

بالنسبة للعسل، زاد معدل انتاجه بشكل حاد، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 ٪.

خلال فترة 2010-2017، معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار مل يعادل 54٪ مقارنة بالعقد السابق.

ز. **التوفر الغذائي:** التوفر الغذائي هو كمية الغذاء الموجودة فعليًا في بلد أو المنطقة، بجميع أشكالها (الإنتاج الوطني، الاحتياطيات، الواردات التجارية، ...).

تحسّنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ، ولا سيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪
- البقوليات (39 ٪)
- الخضروات (184 ٪)

- البطاطا (235 ٪)
- الحمضيات (115٪)
- التمور (80 ٪)
- الحليب (69 ٪)
- اللحوم الحمراء (28 ٪)
- اللحوم البيضاء (100٪)
- البيض (162٪).

نلاحظ أن النتائج المحصل عليها في القطاع الفلاحي مرضية جدا وتبقى بعض النقائص التي تعود إلى سوء التنظيم بالإضافة إلى عدم استغلال الفائض الموجود في عدة منتجات عن طريق الصناعة التحويلية والتصدير في منتجات أخرى.

3-2- القطاع السياحي:

تتشكل تضاريس الجزائر من ثلاثة كتل كبرى: التل في الشمال، الهضاب العليا والأطلس الصحراوي في الوسط والصحراء في الجنوب (mtatf, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat et du Travail Familial, 2020).

أ. **التل:**

عبارة عن شريط ساحلي واسع بطول 1200 كلم و 100 الى 200 كلم عرض يحده من الجنوب سلسلة جبلية متوازية مع الساحل والتي تمتد من منطقة تلمسان في الغرب الى الحدود التونسية في الشرق وتتشكل ضمنها مجموعة من السهول الخصبة (متيجة في جنوب الجزائر العاصمة) اين يتمركز غالبية السكان وحقول وجبال(الأطلس التلي) التي يتجاوز ارتفاعها عادة 2000 متر خاصة جبال جرجرة حيث تكسوها الثلوج خلال الشتاء.

ب. **الهضاب العليا و الأطلس التلي:**

مجموعة من السهول والهضاب العليا والتي تمتد بشكل منحرف من الحدود المغربية إلى الشمال الشرقي للجزائر، فصل الصيف ذو مناخ ثقيل جاف، والشتاء بارد جدا ورطب، اراضيه محفرة بالعديد من الانهيارات، وتتحول

فيها الشطوط إلى بحيرات مالحة بعد موسم سقوط الأمطار، فقير من ناحية النباتات وتتشكل من الأعشاب (الضرورية للمواشي) والحلفاء التي تستعمل في صناعة الحبال والقفف والسجاد الخ

هذه السهوب يحدها من الجنوب حاجز جبلي (الأطلس الصحراوي) والذي ما هو في الواقع سوى 31امتداد للأطلس الأعلى المغربي في الجزائر.ومن الغرب الى الشرق تتوالى جبال القصور وجبال اولاد نايل وجبال الزيبان وكذلك جبال الأوراس التي ترتفع إلى أكثر من 2300 م، توجد عند سفوح هذه الجبال مجموعة من الواحات التي تحدد بداية الصحراء: بسكرة،بوسعادة،الأغواط وغرداية في سهب مزاب جنوبا.

ج. **الصحراء:**

تغطي الصحراء 85% من التراب الجزائري (2000كلم من الغرب إلى الشرق و1500كلم من الشمال إلى الجنوب) يتراوح الجنوب الكبير للجزائر بين مناظر بركانية (جبال الهقار) وجبال (طاسيلي نجار) سهوب حجرية وسهوب رملية حيث تظهر أحيانا واحات رائعة..

بالإضافة إلى الطبيعة المتنوعة فتختلف الثقافة والعادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى نظرا لتعاقب عدة حضارات على هاته المناطق وهناك مستقبل واعد ينتظر القطاع السياحي غير المستغل حاليا.

الجزائر تمتلك قدرات فندقية تقدر بـ 127614 سريراً في نهاية عام 2020 بالإضافة الى الشواطئ والسياحة الصحراوية والغابية كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (03) الإمكانات السياحية للجزائر سنة 2020(mtatf, Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, 2020)

التعيين	العدد
الشواطئ	588
الشواطئ المرخصة للسباحة	362
الشواطئ غير المرخصة للسباحة	203
الموسم السياحي الصحراوي	
السياح المقيمين	418127
السياح الأجانب	85712

الانخراط في مخطط الجودة السياحية	451 مؤسسة سياحية
مؤسسة فندقية	226
وكالات السياحة والاسفار	200
محطات حموية	07
مطاعم	18
الوكالات السياحية والأسفار الناشطة	3546
وضعية المشاريع السياحية	
المشاريع السياحية المنجزة	87
المشاريع السياحية المتوقفة	308
المشاريع السياحية التي لم تنطلق	1380
المشاريع السياحية طور الانجاز	804
السياحة الحموية	
المنابع الحموية	282
رخص استغلال المنابع الحموية	93
مركبات حموية	26
مراكز العلاج بمياه البحر	03

المصدر: consulté https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1101#el-a78fd48e le 10/04/2021 a 09 :15

تمتلك الجزائر إمكانات طبيعية وموروث ثقافي زاخر وبالرغم من النقص المسجل على مستوى المرافق ولكن أهم عنصر في الوقت الحالي هو توعية المجتمع بأهمية السياحة وبالمداخيل وفرص العمل والحركية الاقتصادية التي تنجم

عنها لإرساء ثقافة لدى المجتمع لخدمة السياح وإعطاء الصورة الايجابية للبلد والساكنة وهو بمثابة استثمار يتم جني ثماره على المستوى المتوسط والطويل.

3-3- القطاع الصناعي:

لقد عرفت الجزائر عقب الثورة الصناعية إنشاء قاعدة صناعية هامة ومنتجة ولكن كونها تابعة للقطاع العام ونظرا للطابع الاجتماعي أغلقت عديد هاته المؤسسات وبيعت وتم الحفاظ على القليل منها وأصبحت الجزائر تستورد كل السلع تقريبا نظرا لعدة عوامل ومع ذلك هناك نشاط صناعي خارج قطاع المحروقات نبين فيما يلي تطور رقم أعماله لعشر سنوات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04) تطور رقم أعمال حسب فرع النشاط الصناعي(ONS, 2020)**الوحدة: بالمليون دينار جزائري**

الصناعة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المعادن	20937	20471	23095	20364	20633	24145	21653	18677	20415	20137
الفولاذ،الميكانيك،الالكترونيك	99896	102551	107345	148059	138451	151893	130625	125310	150642	137802
مواد البناء	56734	66415	62569	70316	74093	83478	87004	94333	92056	81527
كيمياء وصيدلية	30478	29274	29436	29550	26987	27157	25837	26111	26172	24034
غذائية	78883	104412	106172	110322	108908	115704	135905	154270	124622	111895
القماش والملابس	12462	12308	7053	8024	9032	10480	10479	10554	11813	11827
الجلود والأحذية	1903	1867	2344	2217	2868	2508	2210	2554	3002	3466
الخشب والورق	14416	15962	18152	17611	18764	18831	21888	22182	23972	19103
المجموع	315709	353261	356176	406464	399720	434196	435502	453991	452694	409791

المصدر: https://www.ons.dz/IMG/pdf/industrielle-cs2010-2019.pdf consulté le 09/04/2021 a 10 :30

رغم التطور الحاصل في بعض القطاعات الصناعية ولكنها تبقى ضئيلة ولا تلبي احتياجات السوق ولا تقلل من فاتورة الواردات بالشكل المطلوب فيما عدا إنتاج مواد البناء الذي يكفي السوق ويتم تصدير مواد البناء إلى الخارج أما صناعة المعادن فهي محتشمة إذا ما قارناها بكمية المعادن الموجودة بالإضافة إلى الفشل الذي عرفته صناعة السيارات نظرا لغياب شبكة صناعية للمناولة وتوفير قطع الغيار والأجزاء اللازمة للتصنيع وتبقى القدرات غير المستغلة كبيرة والفرصة سانحة لأحسن استغلال.

خلاصة :

تشكل الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهذا ما أحدث اختلال في توازن الاقتصاد الوطني، وارتينا من خلال دراستها في هذا الفصل بان كل من الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة من شأنها أن تكون بديل حقيقي لقطاع المحروقات، خاصة وأن الجزائر تملك في هذه الخيارات كل المؤهلات والإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق النمو الاقتصادية.

ويعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاستراتيجية، والتي تمسك الجزائر فيه مجموعة من الموارد الأرضية والبشرية والمالية المتاحة نسبيا، ولقد اثبت التجارب الميدانية المجمدة في الزراعة الصحراوية مثل زراعة البطاطا كفاءة الأراضي الصحراوية وعلى هذا الأساس يجب إعطاء أهمية خاصة لهذه الزراعة من طرف الدولة.

أما بالنسبة لقطاع السياحة فان الجزائر تعتبر جوهرة البحر الأبيض المتوسط، فهي تحتوي على كل أنواع السياحة الساحلية، الداخلية، الجبلية وأيضا الصحراوية. كما أنها تتميز باعتدال مناخها، وبالرغم من تمنع الدولة بكل هذه المقومات السياحية التي يمكن أن تجعلها في المراتب الأولى فان مردودية هذا القطاع تبقى ضعيفة و محدوده وهذا يعود أولا إلى غياب الثقافة السياحية الدولة الجزائرية وثانيا إلى غياب استراتيجية شاملة لتأهيله وعدم إعطاء الأهتمام الكبير لهذا القطاع.

كما أن الجزائر بدأت في الآونة الأخيرة الاهتمام نوعا ما بالطاقات المتجددة كمصدر بديل أو بالأحرى مكمل المحروقات وعلى وجه الخصوص الطاقة الشمسية، لكن ورغم النور الهام الذي تلعبه العلاقات المتجددة في الجزائر والاهتمام الذي حظيت به إلا أنها لم ترقى إلى التطلعات والأهداف المنشودة ضمن برنامج تطوير العلاقات المتجددة والفعالية الطاقوية2001-2030.

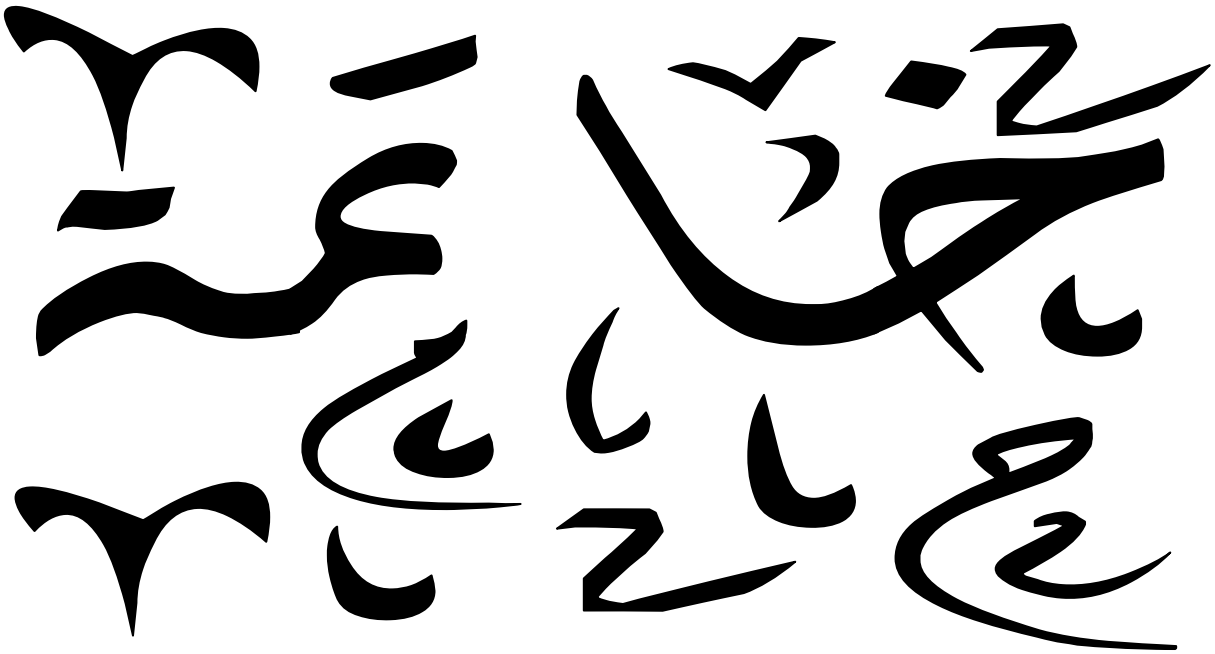

خاتمة:

إن التخبط الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري واتساع رقعة الاقتصاد الموازي وغليان الجبهة الاجتماعية والآثار المتوقعة لجائحة كورونا عوامل تفرض على الدولة اتخاذ خطوات جريئة وجدية نحو إقلاع اقتصادي قوي لبناء اقتصاد متنوع ينمو بمعدلات مستقرة قليل التأثر بقطاع واحد ورغم الصعوبات فإن النتائج ستظهر في المدى المتوسط والطويل، لا تزال تغيب الرؤيا الاستراتيجية عن الجزائر وتحريك الآليات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة فمن الواجب التخطيط للمدى القصير والمتوسط والطويل ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تظهر خلال التنفيذ، والاصلاحات المطلوبة تشمل قطاعات عدة على رأسها العدالة ومحاربة الفساد واصلاح المنظومة المصرفية واحتواء الاقتصاد الموازي وتحسين مناخ الاستثمار وتسهيل الاجراءات الادارية لفتح المؤسسات وعمليات الاستيراد والتصدير هذا فيما يتعلق بالتنويع الافقي أما التنويع العمودي فهناك فرصة للتصنيع في مجال الطاقة وانتاج منتجات نصف تامة أو تامة الصنع من المحروقات واستغلال مورد الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء وتصديرها نحو دول الجوار بالإضافة للتركيز على قطاع الفلاحة والسياحة نظرا للقدرات غير المستغلة التي تمتلكها الجزائر.

اختبار فرضيات البحث

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات حيث تساهم ارادات البترول بنسبة تفوق 94 % في الصادرات الإجمالية كما تساهم كما يقارب 40% في الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لإيرادات الميزانية العامة فحوالي 60% من إيراداتها جباية بترولية وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى.

شهدت كل من الزراعة والسياحة وكذلك الطاقات المتجددة عدة محاولات بغية تطويرها والحد من مشاكلها واحلالها محل المحروقات لكن رغم كل ذلك إلا أن هذه المجهودات لم تحقق الأهداف المسطرة ولم تصل إلى الآمال المرجوة وهذا ناجم عن سوء التسيير والاستغلال للموارد والامكانيات المتاحة أمام الجزائر، هذا الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية.

تعتبر كل من الزراعة والسياحة لأهم الاستراتيجيات البديلة التي من شأنها رفع مستوى الناتج الداخلي الخان وهو عكس ما تم افتراضه في الفرضية الثالثة.

تتأثر الإيرادات السياحية بارتفاع وانخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر فكلما زاد عدد السياح ارتفعت قيمة الإيرادات السياحية وبالتالي تحسين مستوى النمو الاقتصادي كذلك الأمر بالنسبة لمعدل الصرف فكلما ارتفع معدل الصرف زادت مداخيل السياحة والأمر الذي يجعلنا نقبل الفرضية الأخيرة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا الى تشخيص أهم الصعوبات التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- إن الاقتصاد الوطني يلقى عرضة الصدمات الخارجية مادام معتمدا على المحروقات كمصدر وحيد العوائد والإيرادات،
- فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية من خلال الاهتمام بالقطاعات البديلة.
- تملك الجزائر قطاعات ذات مزايا نسبية على غرار الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة
- رغم المحاولات التي قامت بها الدولة من اجل التوجه نحو التنويع الاقتصادي غير أنها لم تحقق النسب المرجوة والمأمولة.
- تعتير كل من الإيرادات السياحة والزراعة من بين أهم العوامل المؤثرة على الناتج الداخلي الخام، حيث تبين وجود علاقة سببية ايجابية بينهما، بينما شهرت الإيرادات الصناعية بمعنوية سلبة إي أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم استغلال الطاقات العاطلة في هذا القطاع، وغياب التنسيق بين هذه القاعات والقطاعات الأخرى .
- الدعم الحكومي لبعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وتسقيف أسعارها مما يعيق دخول المستثمرين الى هاته الصناعات نظرا لكون هامش الربح محدود وتسيطر على بعض الصناعات شركات معينة.
- استيراد السلع من الصين لأنها أجدى اقتصاديا من تصنيعها في البلاد نظرا لعدة عوامل كامتلاك الصين للتكنولوجيا واليد العاملة الرخيصة والمنتجات قليلة النوعية ولكن بأسعار تنافسية؛ (Cavatorta، 2019).
- البيروقراطية والفساد الإداري مما أدى إلى هروب الاستثمار الوطني والأجنبي.
- الاقتصاد الموازي الذي يستنزف الاقتصاد الوطني.
- غياب التخطيط عن مختلف القطاعات.
- الملائمة بين اقلاع الاقتصاد والتنمية المستديمة.

تعد العناصر السابقة أهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنويع الاقتصاد ولكن تجاوز هاته العقبات لا يحتاج إلا للإرادة السياسية القوية للمضي قدما في إصلاحات عميقة وجريئة للاقتصاد لتحريره من التبعية للمحروقات وسيطرة بارونات الاستيراد والفساد الذي ينخره.

التوصيات:

- على الجزائر أن تنظم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة الأحفورية.
- – تطوير الصناعة البتروكيماوية وهذا أحد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام.
- العمل على استيراد المواد الخام والسلع الإنتاجية التي تستخدم كمدخلات إنتاج وخاصة تلك التي تساع إنشاء صناعات جديدة غير قائمة من قبل.
- تدعيم قطاع السياحة وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات قصد جلب العملة الصعبة.
- تنظيم كل القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي كقطاع النقل وقطاع الاتصالات.
- وضع خطط متكاملة في الميدان الفلاحي والصناعي التحقيق الاكتفاء الذاتي..
- دعم برامج البحث والتطوير واكتساب المهارات من خلال جلب الخبراء للتدريب محليا بدلا من استيراد التكنولوجيا من الخارج.
- تنويع الاقتصاد الوطني وإنشاء مصادر دخل جديدة من خلال استهداف القطاعات الراكدة في الجزائر.
- الاستفادة من الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية.
- جلب التكنولوجيا من الخارج الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- إعطاء عناية خاصة لزراعة الصحراوية، والتي أشتت بأنها ذات مردودية علية فالصحراء الجزائرية تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية وأراضيها سهلة

ملخص

الملخص:

أضحي التنويع الاقتصادي أحد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت اللجام عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على موارد محدودة. وفي ظل انهيار أسعار النفط بنسبة 50% منذ مطلع سنة 2015، ظهرت حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الزراعة والسياحة والصناعة، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية أضرار اقتصادية واجتماعية هامة على المجتمع الجزائري.

ولهذا كان الهدف الأساسي من هذا البحث هو معرفة الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ومعرفة مكانتها في الاقتصاد الوطني وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2020، ودراسة واقع القطاع السياحي من خلال توظيف بعض المتغيرات التي لها علاقة بالقطاع السياحي من أجل معرفة العوامل التي تؤثر على الإيرادات السياحية، الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الاستراتيجيات البديلة.

Abstract:

The economic diversification has become one of the most important basics modern economy management, especially after the accumulation of the crises which revealed the bridging of the fragility of national economy which depends on very limited resources.

In light of the economy collapse by 50% since the beginning of 2015, the Algerian economy real need to appears urgently more than ever to reduce it depending on oil and to strengthen a politic economic diversification and jump to the investment movement in development project which the state owns a competitive advantage like agriculture, tourism and industry, where it commissioned a huge and concentration by using our oil revenue to build a new politic system but it wasn't that right because this politic had it negative impact on people life in all sides either socially and economically.

Therefore, the main objective of this research was to find out the alternative strategies for the hydrocarbons industry and their status in the national economy and the impact on the economic growth in Algeria during 1990-2020, the study the reality of the tourism sector by employing some variables related to the tourism sector in order to know the factor affecting for tourism revenue.

Key words: Economic growth, Economic diversification, Alternative strategies.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الباحات الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
- باهي موسى وشعابنية سعاد، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة "لعنة النفط" في البلدان العربية المصدرة للنفط، جامعة 08 ماي 1945، يوم 25 و26 أفريل، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
- باهي موسى، رواينية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 5/ديسمبر 2012.
- بلقاسم العباس، وشاح رزاق، "رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 46 ،2011
- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي، رسالة الماجستير غير منشورة، 2008-2009.
- بن مسعود نصر الدين، عمارة البشير، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان – دور ممارسات الحوكمة في تبني عمليات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات الملتقى الوطني حول: دراسات متعددة الأبعاد 5-1-9456-9985-975 :ISBN.
- بن مسعود نصر الدين، عمارة البشير، مجمع ملتقيات كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير– جامعة تلمسان – دور ممارسات الحوكمة في تبني عمليات التنويع الاقتصادي خارج المحروقات الملتقى الوطني حول: دراسات متعددة الأبعاد-1-9456-9985-975 :ISBN.
- بن ناصر أمال وبور صاص وداد، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد فيا البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، جامعة 8 ماي1945، أفريل25/26، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية "للفترة 2006-2012

- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدارسات الإستراتيجية، شبكة النبأ، المعلوماتية، على الموقع/http://annabaa.org/arabic/authorsarticles.
- حامد عبد الحسين الجبوري، المرجع السابق ذكره.
- شارد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي- تجربة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة-، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية فيظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة آكلي محند30/ 29نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- صدوق النقد الدولي، النشرة الأر كرونية، الجزائر ويسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإرادات النفطية، 19 ماي 2016، ص03.
- فراح رشيد، زميت الخير، المؤسسات الصغيرة والمتوسط كأداة التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني ،29/30 نوفمبر 2016، جامعة أكلي محند، الجزائر.
- قاسمي لخضر، أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، الجزائر، 2013/2014.
- قرود علي، كيحل عبد الباقي، الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر) دارسة قياسية للفترة 1990/(2015، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، 04- 03نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- قعيد لطيفة وقويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الآمرات العربية المتحدة، جامعة الشهيد حمه لخضر، 3/2 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2،2016.
- مدوري عبد الرازق، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ا لجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر، 2012/2011.
- مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار.

- ممدوح عوض الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد 02، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011.
- نور الدين شارف، إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى30/ 29 نوفمبر 2016، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- CNES é la configuration du foncier en Algérie, une contrainte au développementéconomique24 eme session plénière pp60-64
- Lapteacru, I. Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a New measure of Concentration. The Journal of Comarative Economics, Vol. 9, N.1.2012 .